الاستعمار الألماني في إفريقيا

د. أسامة عبدالتواب محمد عبدالعظيم

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

كان الألمان، على الرغم من أنهم قد دخلوا ميدان الاستعمار لإفريقيا متأخرين في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أول دولة استعمارية غادرت القارة، وذلك عقب هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، ومع ذلك فقد كان الاستعمار الألماني مؤثراً جداً في تاريخ القارة الإفريقية؛ فقد ارتبط بتحقيق الوحدة الألمانية في أوروبا في عام ١٨٧٠م، وما تبعها من ظهورها بوصفها قوة جديدة، لتنافس أكبر القوى الأوروبية في تلك الحقبة وهي بريطانيا وفرنسا، وتتفوق على القوى القديمة مثل إسبانيا والبرتغال.

وقد ارتبط الوجود الألماني في القارة الإفريقية بمرحلةٍ دقيقة وحاسمة من تاريخها؛ حيث قام المستشار الألماني بدورٍ كبير في إعادة التوازن بين القوى الأوروبية التي كاد أن يصل الأمر بينها لحالةٍ من الصراع، فقد انتهى الأمر باستضافة ألمانيا لأخطر المؤتمرات التي أثرت في تاريخ القارة الإفريقية حتى الآن، وهو مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م، الذي أدى إلى تقسيمها.

ومن ثم سيتناول هذا المقال الاستعمار الألماني في إفريقيا من خلال عدد من المحاور، وهي تحقيق ألمانيا لوحدتها واتجاهها نحو استعمار إفريقيا، والمناطق التي امتد إليها النفوذ الألماني، والسياسة الألمانية الاستعمارية، وموقف الأفارقة من السياسات الاستعمارية الألمانية، ونهاية الاستعمار الألماني في إفريقيا.

أولاً: تحقيق ألمانيا لوحدتها واتجاهها نحو استعمار إفريقيا:

عند قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م كانت ألمانيا مقسمة إلى أربعمائة ولاية تقريباً، ثم قام نابليون بونابرت بضم هذه الولايات إلى قرابة أربعين ولاية. وكان من قرارات مؤتمر فيينا ١٨١٥م أن أبقى على تقسيم الولايات الألمانية؛ وإن أعطى النمسا حق السيطرة على مجريات الأمور بسياساتها الرجعية، وعلى ذلك فقد تقرر إقامة اتحاد عديم القيمة قوامه مجلس يُسمّى الدايت Diet، يتألف من مندوبين عن أمراء الولايات الألمانية للبحث في شؤون هذا الاتحاد، وكان هذا المجلس برئاسة النمسا، واتخذ فرانكفورت مقراً له.

وكان على الشباب الألماني أن يقاوم تحكم حكومة النمسا في مصيره، وقد واكب ذلك تحرك ولاية بروسيا من أجل اتحاد جميع الولايات الألمانية، وذلك بعد أن قامت بإعادة

الاستعمار الألماني كان سبباً مباشراً في تقسيم القارة الإفريقية عندما استضافت ألمانيا مؤتمر برلين، الذي أقر مبدأ الاحتلال الفعلي ليكون أساساً جديداً للاستعمار الأوروبي

تنظيم شؤونها الداخلية تحت قيادة ملكها فردريك وليم. وقد قامت بروسيا بأول الخطوات من أجل تحقيق هذه الوحدة في عام ١٨١٨م، عندما دعت لتكوين الاتحاد الجمركي الألماني، أو ما يُطلَق عليه الزولفرين Zolevrein، وهو قائم على إلغاء الحواجز الجمركية بين الولايات الألمانية، وقد انضمت العديد من هذه الولايات بالتدريج لهذا الاتحاد حتى بلغ عدد أعضائه في عام ١٨٣٦م إلى خمسة وعشرين ولاية، حيث كانت هذه بلا شك خطوة مهمة في سبيل الاتحاد السياسي، وقد ترتب عليها إدماج المصالح الاقتصادية للولايات الألمانية كلها، وكان استبعاد النمسا من الاتحاد قد أدى في النهاية لعزلتها السياسية، وساعد ذلك على ظهور بروسيا لتقوم بدورها الرئيس.

وفي عام ١٨٤٨م دعا الأحرار الألمان لعقد مؤتمر في فرانكفورت حضره ممثلون لجميع المجالس النيابية للولايات الألمانية، وقد قرر إقامة إمبراطورية اتحادية على رأسها إمبراطور ألماني يتولى الحكم بنظام الوراثة، وتعاونه وزارة مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب، وتم ترشيح ملك بروسيا لهذا المنصب، ولكنه رفض ذلك لعدم إجماع جميع الولايات الألمانية على هذا الأمر.

على أن إخفاق هذه المحاولة لم يعن انسحاب بروسيا من المشهد؛ حيث ظهر فيها شخصية قوية خططت بحكمة وكفاءة لتوحيد ألمانيا وهو «بسمارك»، فقد قام بتوحيد الشعب الألماني نحو هدفه، واستطاع تحقيق الانتصار على القوى الأوروبية التي أعاقت اتحاد الألمان، مثل النمسا وفرنسا، في الفترة من عام ١٨٦٦م وحتى عام ١٨٧٠م.

وفي عام ١٨٧١م أعلن قيام الرايخ الألماني الثاني بزعامة ملك بروسيا الذي أصبح إمبراطور ألمانيا، وتولى بسمارك رئاسة الحكومة الألمانية بوصفه مستشار الرايخ الألماني الثاني[١].

وكان عام ١٨٧٠م حاسماً في أوروبا؛ حيث شهد هذا العام دخول الألمان فرنسا، وكان ذلك نذيراً بإنهاء عهد وبداية عصر جديد بعد هزيمة فرنسا وتنازلها عن زعامتها لأوروبا، فقام بسمارك بدورٍ قيادي في أوروبا بعد أن جعل ألمانيا دولة كبرى، وأدى هذا بالفعل إلى ظهور دولة أوروبية جديدة استطاعت أن تنافس بريطانيا صناعياً وفرنسا عسكرياً[٢].

وتطورت الصناعة الألمانية تطوراً مذهلاً في عقدٍ واحد، ووجهت الحكومة الألمانية عناية كبيرة لتنمية البحرية الألمانية، حيث تضاعفت سفنها بشكلٍ ضخم، وارتفعت في ألمانيا الأصوات عاليةً مطالبةً بمستعمراتٍ شبيهة بتلك التي كونتها فرنسا وبريطانيا وغيرهما من الدول الأوروبية في القارة الإفريقية.

ولم يكن أمام الحكومة الألمانية وسيلة لدعم صناعاتها لمنافسة المصنوعات الأوروبية الأخرى إلا بالحصول على مستعمراتٍ غنية بالمواد الخام، ولكي تكون أسواقاً لتصريف منتجاتها، ووجدت ضالتها المنشودة في القارة الإفريقية، وكان تأخر ألمانيا في مجال الاستعمار قد جعلها تتحرك بسرعة لتأخذ نصيبها من القارة الإفريقية[٣].

ومنذ منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر اندفع الرأسماليون والشركات التجارية الألمانية إلى سواحل القارة الإفريقية، وبدؤوا يطلبون من الحكومة الألمانية المراسيم التي تبيح لهم حق التجارة في المناطق الملائمة لنشاطهم، وكان على الحكومة الألمانية أن تلبي طلباتهم، وخاصةً بعد أن بدأ الكتّاب الألمان الضغط عليها من أجل الاستيلاء على مستعمرات للترويج لتجارة ألمانيا.

وفي عام ١٨٧٨م أُنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الإفريقية في مدينة برلين، وبدأت في إرسال المستكشفين إلى شرق إفريقيا، وفي عام ١٨٨٢م تم تأسيس الجمعية الألمانية للاستعمار German Colonial Society في مدينة فرانكفورت، مما أدى لمضاعفة نشاط ألمانيا الاستعماري[٤]؛ حيث هدفت لإقامة المستعمرات وتجميع الجهود لهذا الغرض، وقد تمكنت الجمعية في عام ١٨٨٤م من إصدار صحيفة سُمّيت «الصحيفة الاستعمارية»، وضمت هذه الجمعية أكثر من عشرة آلاف عضو[٥].

(١) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أوروبا، من أوروبا حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص (١٩٧–٢٠٢).

(٢) Oliver, Ronald, Antony Atmore: Africa Since 1800, Cambridge University Press, London, 1967, P.110.

(٣) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٢م، ص١٣٩.

(٤) شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٤٠٩.

(٥) فوزي السيد علي لاشين: الاستعمار الألماني لجنوب غرب إفريقيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات

كان المستشـــار الألماني بسمارك حتى عام ١٨٨٤م قد عارض إنشـــاء مســـتعمرات ألمانية فيمـــا وراء البحار، وذلك حتـــى يظل محتفظاً بمكان الصدارة داخل أوروبا، وقد علل ذلك بعدة اعتبارات، منها الرغبة في تحقيق الأمن للرايخ الألماني، والابتعاد عن مشكلات الاستعمار لأنها ستؤدي إلى الاحتكاك مع الدول الأوروبية، ومنها أيضاً عدم اقتناعه بالحصول على مســـتعمرات لدولة ناشـــئة مثل ألمانيا، كما كان معتقداً بأن الألمان غيـــر قادرين على الدخـــول في مجال المنافســـة مـــع البريطانيين. وعلـــى ذلك ظل بســـمارك لفترات طويلة معارضاً الاســـتعمار، ولكن لم يلبث أن تغير الوضع بســـرعة، حتى إنه في غضون عام واحد كوّنت ألمانيا إمبراطوريتها الإفريقية[١].

وعلـــى الرغم من ذلك؛ فقد بدأت العلاقات بين الولايـــات الألمانية والقارة الإفريقية مبكراً حتـــى قبـــل تحقيق الوحـــدة الألمانيـــة؛ حيث اتجهت العديد من البعثات التبشـــيرية الألمانية البروتســـتانتية وأيضاً بعض الرحلات الكشفية والبعثات التجارية إلى السواحل الإفريقية، ففي عام ١٨٦١م أسس بعض الرأسماليين من ميناء هامبورج Hamburg الألماني شـــركة كان لها نشاط كبير في ساحل إفريقيا الغربي، كما كان لبعض الأســـر في هانوفـــر Hanover أيضاً نشاط كشفي في الساحل الإفريقي الشرقي[٢].

والحقيقة أن بسمارك قرر أن يرضخ للرأي العام ورجال الاقتصـــاد والتجارة الألمان ويتجه بألمانيا نحو اســـتعمار القـــارة الإفريقية؛ **وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل:**

أولها: كان الحاجة للمواد الخام والأسواق وحل أزمة البطالة:

فقد ترتب على التقدم السريع في الصناعة الألمانيـــة تراكم المصنوعـــات ورخص أثمانها، بل وتعطل العمـــال وانخفاض الأجور، بالإضافة للرغبة في الحصول على المواد اللازمة للصناعة من المواد الخام الموجـــودة في هذه المناطق، ومن ثم اتجه التفكير إلى ضرورة الحصول على المســـتعمرات لحل أزمة التعطل ونقص الأجور والمـــواد الخـــام وإيجاد أســـواق المصنوعات الألمانية[٣]. حيث إن الثورة الصناعية في أوروبا، ومـــا تبعها من تقـــدم تكنولوجـــي واقتصادي، بفعل الســـفن التجاريـــة والســـكك الحديدية والبـــرق، أوجدت لـــدى الأوروبييـــن طموحات سياســـية جديدة واحتياجات اقتصادية متجددة وتكنولوجيا متطورة[٤].

العامل الثاني: تمثل في قوة الرأي العام الألماني:

وكان للرأي العام الألماني، ممثلاً في التجار ورجال المال والإرساليات الدينية الذين اشتركوا في النشـــاط الكشـــفي والتجاري في السواحل الإفريقية، دور كبير فـــي الضغط على حكومة ألمانيا نحو اســـتعمار القارة الإفريقية، وكانت نتيجة ذلك مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي أصبحت أساساً لاســـتعمار هذه المناطق فـــي إفريقيا، والدليل على قـــوة هذا العامل أن

الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م، ص٤٠.

(١) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٢٧.

(٣) جلال يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩م، ص١٦٩.

(٤) أ. أدو بواهن: إفريقيا في مواجهة التحدي الاستعماري، في تاريخ إفريقيا العام، المجلد السابع، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (١٨٨٠–١٩٣٥م)، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، ١٩٩٠م، ص٢٨.

المناطق التي ثبّتت ألمانيا أقدامها فيها في توجو والكاميرون وإفريقيا الجنوبية الغربية وإفريقيا الشرقية كانت هي نفس المناطق التي كانت لهم علاقة بها قبل عام ١٨٨٤م، فقد كان لتجار هامبورج مثلاً تجارة واسعة مع موانئ شرق إفريقيا، وتألفت شركة من كبار الرأسماليين في هامبورج للتجارة مع هذه الجهات، ولما تعثرت الشركة وواجهتها العديد من الصعوبات طلبت من الحكومة الألمانية التدخل، وقد هدد الرأسماليون ببيع الشركة إلى مؤسسة بريطانية، وهنا قررت الحكومة الألمانية مدّ نفوذها إلى إفريقيا الشرقية.

وقد حدث الأمر نفسه مع تاجر كبير من تجار ميناء بريمن Bremen الألماني؛ حيث نجح في إنشاء محطة تجارية في جنوب غرب إفريقيا، وعندما واجهته الصعوبات استنجد بالحكومة الألمانية لحماية مصالحه، ووعده بسمارك في عام ١٨٨٣م بالتدخل حلاً لهذه المشكلة. وقد تكرر الأمر نفسه في غربي إفريقيا عندما قام أحد تجار هامبورج، ويدعى ويرمن Woermen وكان صديقاً لبسمارك، بتقديم مذكرة عن أهمية منطقة الكاميرون، وبأن واجب الحكومة الألمانية حماية مصالحها فيها، وقام بفعل الشيء نفسه في توجو، وعلى ذلك مدت السلطات الأمانية نفوذها في تلك الجهات[١].

العامل الثالث: هو الوضع السياسي في ألمانيا ذاتها:

حيث انتشرت الحركة الاشتراكية في ألمانيا، وظهرت جماعة من الفلاسفة الألمان- من أمثال كارل ماركس- الذين كتبوا عن هذه المبادئ، وقد خشيت الحكومة الألمانية انتشار هذه الحركات، ورأت ضرورة أن تتجه لميدان الاستعمار لكي تفتح الباب أمام العمال، وأن ذلك يحل بعض المشكلات الاقتصادية، وقد يوجه الأنظار إلى الخارج بدلاً من التركيز في المشكلات الداخلية التي قد تؤدي للاصطدام بين الطبقات، وذلك حتى لو كانت كتابات هؤلاء الفلاسفة قد شجعت أيضاً الحكومة الألمانية على الاتجاه نحو الاستعمار[٢].

العامل الرابع: نزعة الهجرة إلى الخارج التي أصابت الشباب الألماني:

فقد هاجر بالفعل أعداد من الشباب الألماني إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، قُدّر عددهم في العقد السادس من ثمانينيات القرن التاسع عشر بما يقرب من ثلاثة ملايين شاب، وهنا شعرت الحكومة الألمانية أن الوطن بذلك سيخسر زهرة شبابه، ولذا رأت الحكومة الألمانية حلاً لهذه المشكلة أن تمتلك مستعمرات في إفريقيا وتشجع الشباب على الهجرة إليها دون أن يفقد الشباب صلته وولاءه لوطنه الأصلي[٣].

العامل الخامس: سياسة الدول الأوروبية الأخرى الاستعمارية في إفريقيا:

حيث أدت السياسة الاستعمارية للدول الأوروبية الأخرى في إفريقيا إلى التكالب الاستعماري على القارة، وبخاصة سياسة الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا تجاه الكونغو؛ حيث فتحت عيون الدول الأوروبية الأخرى، والتى أسرعت بدورها لتأخذ نصيبها من القارة

(١) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص (٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) ج. ن. أوزيغوي: تقسيم إفريقيا وغزوها على يد الأوروبيين؛ نظرة عامة، تاريخ إفريقيا العام، ص٤١.

(٣) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص (٢٢٩، ٢٣٠).

الإفريقية[١].

آخر هذه العوامل: هو استكمال وحدة ألمانيا الداخلية:

فقد رأى بعض الكتاب والساسة الألمان أنه بعد قيام الوحدة الألمانية، وحل مشكلات ألمانيا الداخلية، يجب أن تتوسع ألمانيا في الخارج من أجل استكمال وحدتها[٢].

وإذا كانت هذه العوامل هي التي دفعت ألمانيا نحو استعمار القارة الإفريقية؛ فعلينا بعد ذلك أن ننطلق إلى نقطةٍ أخرى، نتعرف فيها على المناطق التي استعمرتها ألمانيا في القارة الإفريقية.

ثانياً: المناطق التي امتد إليها النفوذ الألماني:

وصل النفوذ الألماني إلى عدة مناطق في القارة الإفريقية؛ حيث امتد إلى غربي إفريقيا وجنوب غربي إفريقيا وشرقي إفريقيا، وقد توسعت ألمانيا في هذه المناطق معتمدةً على التنافس البريطاني الفرنسي البرتغالي فيها[٣].

في جنوب غرب القارة:

بدأت البعثات التبشيرية الألمانية في جنوب إفريقيا في المنطقة الممتدة شمال نهر الأورنج منذ سبعينيات القرن الثامن عشر، وقد توالى على المنطقة بعد ذلك مجموعات من التجار وكبار الرأسماليين، الذين مارسوا ضغوطاً على الحكومة الألمانية من أجل حماية مصالحهم في هذه المناطق، فقد كانت تلك المجموعات تشكو من تعرض أفرادها للهلاك دون تقديم أية جهة العون لهم، وعندما وجّه هؤلاء شكواهم لبسمارك قام بالتفاوض مع البرتغال وبريطانيا، وحصلت ألمانيا على المنطقة الممتدة شمالاً حتى حدود أنجولا البرتغالية، وجنوباً حتى نهر الأورانج، وشرقاً حتى بتسوانا البريطانية[٤]، وقد تم ذلك في فبراير ١٨٨٤م، وقد أطلق على هذه المستعمرة «أنجرا بكوينا» Angera Pequena، وكانت هذه هي المحمية الألمانية في جنوب غرب القارة[٥].

في غرب إفريقيا:

أما المنطقة الثانية؛ فكانت توجو والكاميرون في غربي إفريقيا؛ حيث كان للتجار الألمان نشاطٌ تجاري مع ساحل إفريقيا الغربي، وساحل الذهب بصفة خاصة، وكانوا يضغطون باستمرار على الحكومة الألمانية من أجل تثبيت أقدامها في هذه الجهات، ووضع ممثلين لها فيها تساندهم قوات عسكرية حتى يضمن التجار مصالحهم المالية والتجارية هناك. وأرسلت الحكومة الألمانية الدكتور ناختيجال Dr. Nachtigal لبحث الإمكانيات المتاحة في هذه الجهات لنشاط التجار وأصحاب رؤوس الأموال الألمان[٦].

وقد وصل الدكتور ناختيجال في يوليو ١٨٨٤م إلى شرق مستعمرة ساحل الذهب، حيث استطاع أن يعقد اتفاقات مع الزعماء المحليين،

---

(١) طاوس حجام، بوعزة بوضرساية: مؤتمر برلين الثاني ١٨٨٤-١٨٨٥م وانعكاساته على القارة الإفريقية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة نواكشوط، العدد ٥٠، مارس ٢٠٢١م، ص (٢٤٦، ٢٤٧).

(٢) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٣) Van Dijk, Kees: Germany Enters the Colonial Race, Pacific Strife, Amsterdam University Press, P.101.

(٤) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص (٢٣١، ٢٣٢).

(٥) Van Dijk, Kees: Op. Cit, P.101.

(٦) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٣٢.

وأعلن قيام محمية توجو الألمانية[١]. وبعد ذلك اتجه الدكتور ناختيجال إلى الكاميرون؛ حيث أجرى مساومات مع الزعماء المحليين ونجح في مهمته، حيث أعلن بسط النفوذ الألماني على الكاميرون[٢]. وقد أثار ذلك العداء مع فرنسا واستمر ذلك حتى قررت باريس العمل على ضم المغرب في أوائل القرن العشرين، وعندما عارضت ألمانيا هذا العمل من عام ١٩٠٥م وحتى عام ١٩١١م تركت لها فرنسا حرية العمل في الكاميرون، وتنازلت لها عن جزء من الكونغو الفرنسي لضمه للكاميرون الألماني، مقابل ترك برلين لفرنسا حرية ضم المغرب[٣]، وهكذا قامت فرنسا وألمانيا بتسوية خلافاتهما على حساب الشعوب الإفريقية!

في شرق إفريقيا:

وكانت المنطقة الثالثة والأكثر أهمية لألمانيا هي شرق إفريقيا؛ فقد رأينا دور التجار والرأسماليين الألمان في وضع أيديهم اقتصادياً على ساحل إفريقيا الشرقي، وخاصةً في منطقة زنجبار، منذ منتصف القرن الثامن عشر.

وفي ٣ مارس ١٨٨٤م أسس الدكتور كارل بيترز Karl Peters مع بعض الاستعماريين الألمان «الجمعية الألمانية للاستعمار»، وأعلن بيترز صراحةً أن هدف الجمعية هو القيام بمشروعات استعمارية في إفريقيا، وبعد دراسة استقرت الجمعية على تنفيذ المشروعات الاستعمارية في جزء من الساحل الشرقي الإفريقي خلف «دار السلام»، وبدأت عملها في أكتوبر ١٨٨٤م بقيادة بيترز نفسه، واستطاعوا في مدة وجيزة لم تتعد ثلاثة أشهر عقد معاهدات مع شيوخ وسلاطين بعض الأقاليم المجاورة للساحل الشرقي، والتي بمقتضاها تم التنازل عن مساحاتٍ واسعة من الأراضي وصلت إلى ستين ألف ميلٍ مربع، وفي ١٢ فبراير ١٨٨٥م أصدرت الحكومة الألمانية مرسوماً بتأسيس شركة شرق إفريقيا الألمانية[٤]، وفي ٣ مارس ١٨٨٥م أخطرت الحكومة الألمانية الدول الموقعة على مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م بما حصلت عليه الشركة الألمانية من الأراضي طبقاً للمادة ٣٤ من قرارات المؤتمر[٥].

وقد أحدث الإخطار ارتباكاً واضحاً داخل دوائر السياسة البريطانية وفي زنجبار نفسها؛ حيث قدّم السلطان برغش حاكم زنجبار احتجاجاً إلى الإمبراطور الألماني على ضم جزء من أراضيه تحت السيادة الألمانية، ولكن الألمان أدركوا أن العقبة الحقيقية أمام توسعهم في هذه الجهات هي لندن، وهنا بدأت المساومات الاستعمارية بين برلين ولندن من أجل الاتفاق على حساب الشعوب الإفريقية؛ حيث قررتا تجنباً لتضارب مصالحهما في هذه المنطقة تشكيل لجنة لتحديد نفوذ سلطان زنجبار بالإضافة إلى حدود منطقتي النفوذ البريطانية والألمانية، ودُعيت فرنسا للمشاركة في اللجنة المقترحة لبحث مسألة حدود أملاك سلطان زنجبار.

(١) Azamede, Kokou: How to use Colonial Photography in Sub-Saharan Africa for Educational and Academic Purposes the Case of Togo, Global Photographies, Transcript Verlag, P.59.

(٢) Van Dijk, Kees: Op. Cit, P.101.

(٣) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أوروبا، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٤) عمر عبد القادر: الصراع الأوروبي في شرق إفريقيا، الإنجليزي الألماني نموذجاً، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٥م، ص٧.

(٥) طاوس حجام، بوعزة بوضرساية: مرجع سابق، ص (٢٤٠–٢٥٧).

وقد بدأت اللجنة عملها في ١٠ ديسمبر ١٨٨٥م، وقد كان هناك اتفاقٌ كامل بين أعضاء اللجنة أن جزيرة زنجبار والجزر القريبة منها هي أملاك سلطان زنجبار، وقد قامت اللجنة بزيارة الساحل الإفريقي والمنطقة الواقعة جنوبي دار السلام، وكان امتداد نفوذ سلطان زنجبار للمناطق الداخلية من شرقي إفريقيا أمراً محل شك، وأصبح هناك خلاف على أحقية الدول الثلاث ألمانيا وبريطانيا وفرنسا في هذه المناطق.

وقد استطاع بسمارك أن يقايض فرنسا للتنازل عن هذه المناطق للألمان في مقابل ترك ألمانيا لفرنسا حرية العمل في جزر كومورو، كما لوّحت الحكومة الألمانية لبريطانيا بقدرتها على العمل في هذه المناطق بمفردها، وبالتالي استطاع بسمارك إقناع الحكومتين الفرنسية والبريطانية من أجل الوصول لاتفاق بخصوص هذه المنطقة من شرقي إفريقيا[١].

وقد وصلت ألمانيا وبريطانيا لاتفاق في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٦م، بمقتضاه تعترف كلتا الدولتين بسلطة سلطان زنجبار على جزر «زنجبار» و«بمبا» و«لامو»، وكذلك الساحل لمسافة عشرة أميال إلى الداخل، وتم تقسيم الأراضي الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلي إلى منطقتي نفوذ: الشمالية بريطانية والجنوبية ألمانية، كما اشتمل الاتفاق على تأييد بريطانيا لألمانيا في مفاوضاتها مع السلطان للحصول على امتيازات في جمارك دار السلام لشركة شرق إفريقيا الألمانية[٢].

وقد أبلغت بريطانيا سلطان زنجبار في ٣ ديسمبر ١٨٨٦م بضرورة الموافقة على الاتفاق وإلا سيلاقي سوء العاقبة، وقد أرسلت ألمانيا سفينة حربية أمام زنجبار للضغط على السلطان، وأمام ذلك وافق السلطان صاغراً على ما فرضته الدولتان ووقع على الاتفاقية في ٤ ديسمبر ١٨٨٦م، وبذلك استطاعت ألمانيا الحصول على الجزء الجنوبي من شرقي إفريقيا، بينما حصلت بريطانيا على منطقة صغيرة نسبياً من ساحل شرقي إفريقيا؛ لكنها اشتملت على ميناءين مهمين هما «ممبسة» و«مالندي» اللذين فتحا الطريق للتوغل البريطاني في أوغندا وبحيرة فيكتوريا ومناطق أعالي النيل.

وعلى ذلك؛ تقاسمت بريطانيا وألمانيا المنطقة الداخلية بحجة أنها بعيدة عن أملاك سلطان زنجبار، ثم عادت للاستحواذ على السواحل لكونها منافذ للمستعمرات الداخلية في شرقي إفريقيا. والحقيقة أن الاتفاقية الألمانية البريطانية لم تتعرض لمنطقة الحدود الواقعة غرب منطقة نفوذ كلٍّ من الدولتين مما أدى لمشكلات جديدة بينهما.

وقد استطاعت الدولتان في أول يوليو ١٨٩٠م في الوصول لاتفاقٍ نهائي، اعترفت فيه ألمانيا بالحماية البريطانية على زنجبار في مقابل اعتراف بريطانيا بالحماية الألمانية على الإقليم الذي عُرف فيما بعد باسم «مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية»، وقد حرصت بريطانيا في هذه الاتفاقية على إبعاد ألمانيا عن أقاليم النيل العليا؛ حيث كان لدى الألمان أطماعٌ للوصول إلى أعالي النيل في الفترة من عام ١٨٨٥م وحتى عام ١٨٨٧م، واستطاعت الوصول لحاكم الإقليم أمين باشا من أجل التفاوض معه للعمل تحت السيادة الألمانية، لكن بريطانيا قطعت عنها هذا الطريق من أجل تحقيق حلمها

(١) محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٣م، ص (١٩، ٢٠).

(٢) جلال يحيى: مرجع سابق، ص (٢٠٧-٢٠٩).

لربط مصر بجنوب إفريقيا[١].

وبهذا؛ تم الحديث عن مناطق النفوذ الألماني في إفريقيا، وأصبح علينا أن نتعرف على السياسة التي اتبعتها ألمانيا في حكم تلك المناطق الإفريقية التي احتلتها، وهذا ما سنتعرف عليه في النقطة القادمة.

ثالثاً: السياسة الألمانية الاستعمارية:

كان الاستعمار الألماني قد بدأ على يد الشركات التجارية، ولم يستقر الأمر لهذه الشركات منذ البداية، فقد شُغلت بالعمل على تثبيت أقدامها في المناطق التي استولت عليها والتوسع فيها للداخل، بالإضافة إلى اهتمام الشركات بتحقيق أكبر ربح ممكن، كما أن المستعمرين الألمان فوجئوا بثوراتٍ وطنية عارمة في كل مكان، وعجزت الشركات بإمكانياتها المحدودة من مواجهتها، فلجأت إلى حكومة برلين لطلب المعونة، وانتهى الأمر بتنازل الشركات عن حقوق سيادتها للحكومة واكتفت بالعمل في الميدان التجاري، وقد حدث هذا الأمر عندما قام الألمان بالتوسع في تنجانيقا، حيث ووجهوا بثوراتٍ وطنية[٢].

١- الإدارة السياسية:

السياسة الاستعمارية الألمانية مرّت بمراحل متزامنة ومختلفة، ففي البداية كانت الإدارة متروكةً إلى الشركات الألمانية الاحتكارية كشركة شرق إفريقيا الألمانية، حيث كانت هذه الشركات هي الوحيدة القادرة على إدارة هذه المناطق، في حين كان العسكريون غير قادرين على هذه المهمة الصعبة على عكس التجار. ونظراً لعدم القدرة على السيطرة على المستعمرة بسهولة، بسبب نقص الموارد المالية والبشرية، فقد قررت الحكومة الألمانية التكفل بالمستعمرة بدل الشركات الاحتكارية.

أما المرحلة الثانية؛ فتبدأ عندما انهزم بسمارك في الانتخابات البرلمانية، فظهرت الأزمة السياسية التي تسببت في العديد من الفضائح، وتميزت هذه المرحلة بالتدخل المباشر للبرلمان الألماني في شؤون المستعمرة.

وبعد ثورة «الماجي ماجي» قامت الإدارة الاستعمارية بإعادة النظر في النظم التي طبقتها قبل قيام هذه الانتفاضة، فأجرت تغييرات جوهرية في أساليب الحكم في شرق إفريقيا الألمانية، حيث قسمت شرق إفريقيا الألمانية إلى تسعة عشر إقليماً وإقليمين عسكريين، هما: «إيرنغا» و«ماهنجي»، وثلاث محافظات هي: «رواندا، بورندي، بكوبا»، كما تم فصل الجهاز العسكري عن الجهاز الإداري لتسهيل تسيير الأمور الإدارية[٣].

كان على رأس إدارة المستعمرات الألمانية «الحاكم العام»، وعلى رأس كل إقليم من أقاليم المستعمرات «مدير»، يُعتبر الحاكم المحلي المسؤول عن إدارة إقليمه لكنه يتلقى تعليماته من الحاكم العام، وكان بعضهم عسكريين في الأقاليم المهمة، وبعضهم مدنيين في المناطق الهادئة الآمنة، ويعاون الحاكم «مجلس استشاري» ومستشارون في مختلف الشؤون الحربية والمالية والصحية والقضاء والزراعة[٤].

(١) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث، مرجع سابق، ص (٢٣٧-٢٤٠).

(٢) منصف بكاي: الحركة الوطنية واسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩م، ص٢٢٦.

(٣) الاستعمار الألماني في إفريقيا (تنجانيقا، ناميبيا) نموذجاً (١٨٨٤-١٩١٩م)، يمينة خباز، بختة النحاس، رسالة ماجستير- جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم المالية والمحاسبية، ص (٦٣-٦٤).

(٤) إفريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، محمد عبد القادر محمد سليمان، ص (١٩٠-١٩١).

وكان حكام الإقليم يشرفون على جمع الضرائب ومسؤولين على القضاء، كما يعينون مهام رؤساء القبائل، إضافةً إلى إشرافهم على القوة التي تحفظ الأمن العام.

كان من مسؤولية الحاكم التوفيق بين مختلف المصالح المتنافسة داخل المستعمرة، ولم يكن هذا بالأمر السهل، وخاصةً أن مصالح المستوطنين البيض- في بعض الأحيان- تتعارض مع السياسة الاستعمارية الرسمية أو حقوق الأفارقة[١].

وقد كان في المستعمرات الألمانية صورٌ أخرى من أنظمة الحكم حسب المناطق المختلفة، ففي بعض المدن الساحلية، التي أدارتها في الماضي حكومات عربية، أبقت الإدارة الألمانية على نظامها التقليدي (المجالس البلدية)، ومنحت هذه المجالس سلطات، وخصصت لها جزءاً من الضرائب للإشراف على المدارس وغيرها.

ولم تحقق الإدارة الألمانية في ظل حكم الشركات أعمالاً إصلاحية في المستعمرات إلا بالقدر المطلوب، ولكن بدأ التحسن بعد انتقال الإدارة من الشركات إلى الحكومة، فظهر ذلك في الاهتمام بالمدارس والمستشفيات والطرق والسكك الحديدية وغيرها.

وفي بعض المناطق مثل (رواندا، وبورندي) حاولت السلطات الألمانية تجربة نظام الحكم غير المباشر، بإسناد السلطة المحلية إلى رؤساء القبائل الموالين للألمان ليحكموا أتباعهم حسب تقاليدهم وعاداتهم المتوارثة.

وكان نظام الحكم يسير وفق قانون المستعمرات الصادر عام ١٨٨٦م، الذي عُدّل

العامل الاقتصادي كان هو الموجّه لألمانيا لدخولها للقارة الإفريقية، بل كان المسيطر عليها أيضاً في سياساتها داخل مستعمراتها في إفريقيا، مما كان له الأثر السيئ على حياة الأهالي الأفارقة

عام ١٨٨٨م، وحدد كل سلطة من السلطات الحاكمة في المستعمرات، فالحاكم العام هو المسؤول الأول عن إدارة المستعمرة، وهو مسؤول أمام المستشار الألماني عن إدارته، كما تعرض هذا القانون لتكوين (المجلس الاستشاري) واختصاصاته.

وكان لكل قرية مشرف يُدعى «بجمب»، وهو ذو نفوذ كبير بين الأهالي الأفارقة، ويتمتع بسلطات واسعة، وكانت مهامه الرئيسية تتجلى في البحث عن اليد العاملة للحكومة[٢].

وكانت المستعمرات الألمانية حتى عام ١٩٠٧م تتبع وزارة الخارجية، لكن في هذا العام أصبحت هناك «وزارة مستقلة للمستعمرات»[٣].

٢- النظام القضائي:

أنشأت ألمانيا في كل مقاطعة محكمة ابتدائية للنظر في القضايا المدنية البسيطة وبعض قضايا المخالفات وقضايا الميراث، وفقاً لقانون الحماية

(١) Africa: German Colonies:
https://www.encyclopedia.com/social-sciences/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/africa-german-colonies

(٢) الاستعمار الألماني في إفريقيا (تنجانيقا، ناميبيا) نموذجاً، المرجع السابق - ص (٦٣-٦٤).

(٣) إفريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق - ص١٩٠-١٩١.

(أبريل ١٨٨٦م)، وأنشـأت محكمة عليا في «دار السـلام»، وتم إدخال النظام القضائي القنصلي في القضايـا التي فيها أحد طرفـي النزاع من المستوطنين الأوروبيين، كما أدخلوا نظام العقاب البدني (الجَلْد) والقيد بالسلاسل.

وحاولـت الإدارة الألمانيـة أن تسـتعين بالشريعة الإسلامية في مسائل الزواج والطلاق والميـراث، أو بالعادات الوطنيـة المطبقة في تلـك الجهـات. وفي المسـائل العامـة كانت القوانين المدنية والجنائية والإجراءات القانونية الأوروبية هي السائدة، وصدرت عدة قوانين تم بموجبها السـيطرة على مسـاحات واسعة من الأراضي في مسـتعمراتها الإفريقية، واعتبرتها ملكاً للتاج الألماني، وكات تؤجرها للشـركات أو للمواطنين البيض[١].

قامت ألمانيا بتقسيم مستعمرة شرق إفريقيا إلى خمس محاكم بالإضافة إلى المحكمة العليا في دار السلام، وكل محكمة يسيّرها قاضٍ ويساعده أربعة نواب أوروبيين، والقانون السائد هو القانون الألماني المـزود بالقانون المحلـي، وهذا فيما يخص المدن الداخلية. أما المدن الساحلية فكان يديرها حكام يُعرفون باسم «لوالي» liwali، وهم من أصل عربي، ولهم أعلى المراتب، أما الأفارقة الذين ينتشـرون في المناطق الداخلية فهم تحت الإدارة المباشرة لنواب الحكام[٢].

٣- النظام الاقتصادي:

قام الألمان في مسـتعمرة شـرق إفريقيا ببناء خط حديدي في سـنة ١٩٠٥م يربط بين السـاحل والمنطقة الداخلية عبر طريق العاج والرقيق حتى يصل إلى بحيرة تنجانيقا، كما قام الألمان ببناء خطَي سـكة حديد، الأول يمتد من «تنجا» إلى «موشي» في الشمال بمسافة قدرها ٣٥٢ كم، والثاني من «دار السلام» إلى «كيغوما» بوسط البلاد، بمسـافة ١٥٥٢كم تم بناؤها من طرف شركة سيغي الألمانية للتصدير، علماً بأن البرلمان الألماني سـاهم بقدر كبير في إنجاز هذين المشروعين عندما وافق على تمويل إنجاز السكك الحديدية.

كان إنجاز خطَي السـكك الحديدية مطلباً من مطالـب المسـتوطنين والحكومة الألمانية بدار السـلام، لأن هذه الإنجازات تسـهّل على الألمـان جمع الضرائب ولاسـيما في المناطق النائية، وعليه فبناء هذه السـكك يمكّن القوات الألمانية من التدخل السريع في حالة ظهور أي طارئ، كما يسـهّل على الألمان عملية تسـويق المحاصيـل النقدية، وخصوصـاً أن الحكومة الألمانيـة اعتمدت على وسـطاء بين الأهالي المزارعين والشـركات الاحتكارية الألمانية من جهة، وبين القرى والموانئ من جهة أخرى.

شـرعت ألمانيا في اسـتغلال محصولات تنجانيقـا الزراعية وثرواتهـا المعدنية لخدمة الاقتصـاد الألمانـي، كما أدخـل الألمان إلى المنطقة زراعة السيزال في عام ١٨٩٣م والقهوة والقطن والفول السوداني.

سـخّر الألمـان الكثير من المـوارد المالية والطاقـات لتطوير النمـوذج الاقتصادي، عندما أدخلوا إلى جانب السيزال منتجات زراعية أخرى كالشـاي والقطن، بالإضافة إلى مزارع واسـعة تطورت على طول الشريط الساحلي وعلى سفوح جبل كليمنجارو والهضـاب العليا الجنوبية، وكان المستوطنون الأوروبيون يمتلكون تلك المزارع التي تحصلـوا عليها بأثمان منخفضـة جداً أو مجاناً بموجب قانون ملكية الأراضي الصادر عام ١٨٩٥م، وذلك على حساب أراضٍ كانت ملكاً للأهالي، فقد

(١) المرجع السابق - ص١٩٠-١٩١.

(٢) الاستعمار الألماني في إفريقيا (تنجانيقا، ناميبيا) نموذجاً، مرجع سابق، ص٦٤.

كان الأفارقة قبل الاستعمار الألماني يمتلكون بعض الأراضي، إلا أن مساحات كبيرة من أجود الأراضي الزراعية وأكثرها خصوبة نُقلت ملكيتها إلى المستوطنين الأوروبيين.

بلغت نسبة صادرات المطاط سنة ١٩١١م (٤٧٨٨٩٦٦) مارك ألماني، منها ثلاثة أرباع من إنتاج المزارع، أما السيزال فقد بلغ (٤٥٠٠٠٠٠) مارك ألماني في السنة نفسها، وقد بلغت عدد المزارع لإنتاج السيزال أربعاً وخمسين مزرعة، كلها صارت ملكاً للمستوطنين الأوروبيين الذين حققوا منها أرباحاً خيالية، كما بلغت قيمة صادرات القطن ١,٨٤٤ طناً، بقيمة قُدّرت بـ(٢٠٠٠٠٠٠) مارك ألماني[١].

وفي المستعمرات الألمانية جنوب غرب القارة تم الاستثمار في مناجم الذهب، فاهتمت ألمانيا باستثمار البلاد استثماراً فنياً على نطاقٍ واسع، ومع أواخر العقد الأخير من القرن ١٩م أخذت مستعمرة ناميبيا تتعرض لمختلف الضغوطات الاقتصادية والسياسية، ولم يمض وقتٌ طويل حتى فرضت الإدارة الألمانية ضريبة الأكواخ والعمل الإجباري والقمع الوحشي للمعتقدات والعادات التقليدية، وبصفةٍ خاصة سلب ملكية الأراضي، وقد زادت حدة هذا التدخل الأجنبي مع تزايد حاجة المستوطنين إلى الأيدي العاملة الرخيصة من السكان الأصليين للعمل في المزارع والمناجم.

وفرضت الإدارة الألمانية على السكان الأصليين زراعة محاصيل لا يرغبون فيها، حيث إن الزراعة كانت قبل الاستعمار الألماني تتميز بكونها زراعة محاصيل غذائية تُقدّم للسكان، ما يجعلهم أصحاء قادرين على العمل ويزداد عددهم يوماً بعد يوم، ولكن بمجيء المستعمر استولى على الأرض وسنّ قوانين تسهّل حيازته للأرض، واضُّطر الفلاح الإفريقي إلى أن يزرع ما تشتريه الشركة المحتكرة، وكلها من المحاصيل النقدية، مثل الكاكاو والقطن والبن.

أما التعدين؛ فقد سيطر الاستعمار الألماني على المناجم، وكان عمال المناجم في ناميبيا يحصلون على أجورٍ منخفضة، بالإضافة إلى سوء المعاملة التي كان يتعرض لها الأفارقة كل يوم، ونجم عن ذلك شعورٌ مرير بالحرمان وحقد ضد الفئة المسيطرة.

وكان عمال المناجم الإفريقيون يعملون على مسافة عميقة تحت الأرض في ظل أوضاعٍ غير إنسانية، والنتيجة أن الأفارقة كانوا يُستنزفون وهم يستخرجون الذهب الذي يستفيد منه ويحصل على منافعه الرجل الأبيض.

بحلول عام ١٩٠٣م؛ تم بناء خط سكة حديدية من «سواكو» بـ«موند» إلى «ويندهوك»، فضلاً عن وصلة تلغراف لتسهيل النقل والاتصالات، وقامت ألمانيا بإقامة حزام متصل يربط بين المستعمرات الألمانية من شرق إفريقيا إلى غربها، لذلك قامت بمدّ سكة حديد في المنطقة لتحقيق هذا الغرض، حيث كانت تخترق مناطق شاسعة وقاحلة غير آهلة بالسكان دون أن تكون لها أهمية تجارية، وأصبحت جنوب غرب إفريقيا تتمتع بشبكة كثيفة من طرق المواصلات التي بلغت خلال ذلك الوقت (٥٤,٤٠٠ كم) من الطرق البرية و(٢٣٢٠ كم) من السكك الحديدية[٢].

٤- نظام الضرائب:

تعرّض الأفارقة للاستغلال من قِبل النظام الاستعماري عن طريق جباية الضرائب، وكانت هذه الضرائب تُستخدم لإقامة البنية الأساسية للدولة والاقتصاد، وكان نظام الجباية له أوضح الأثر في

(١) المرجع السابق – ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص (٩٥-٩٦).

تشجيع التطور البيروقراطي للحكم الاستعماري.

وقد فُرضت ضرائب مثل ضريبة الرأس وضريبة الميراث، وكانت الضرائب تُدفع عينية من القطن أو العاج أو الماشية، وأحياناً يعمل مواطنون في مزارع البيض لسداد هذه الضرائب المفروضة عليهم، وتم إيجاد نظام (بطاقات العمل)، وبموجبها أمكن التحكم في العمال الإفريقيين، وهذا بالطبع نوع من العمل الإجباري، وهو صورة من صور الرق.

وأما أجور العمال في المستعمرات الألمانية، سواء لمن يعمل في المشاريع الحكومية أو في خدمة الأوروبيين في المزارع، فكانت أجوراً منخفضة وإن اختلفت من مستعمرة إلى أخرى[١].

٥- التعليم:

اهتم الألمان بميدان التعليم، حيث أدت كلٌّ من الحكومة الألمانية بتنجانيقا والبعثات التبشيرية دوراً كبيراً في تطوير التعليم، فقامت بفتح المدارس، وتكفلت البعثات التبشيرية بالكثير من الأهالي في دفع تكاليفهم المدرسية، وكان التعليم لا يتجاوز التعليم الثانوي، وكان الهدف من وراء تعليم الأهالي هو حاجتهم إلى إداريين يساعدونهم في إدارة المستعمرة.

يُقدّر عدد الأهالي الذين كانوا يتلقون التعليم بـ ١١٥٠٠٠ تلميذ، وكان هذا العدد لا يُستهان به- مقارنةً بنسبة التعليم بالمستعمرات المجاورة ككينيا وأوغندا، حيث كانت النسبة ضئيلة. وكان الأهالي لا يُسمح لهم بتجاوز المرحلة الثانوية، وهذا لكي يتم تعيينهم في مناصب إدارية ثانوية وكمساعدة لحكام الأقاليم في أداء مهامهم من جهة، ومن جهة ثانية تحقيق هدف البعثات التبشيرية في نشر المسيحية ووضع حدٍّ لانتشار الثقافة السواحلية والدين الإسلامي[٢].

كما شجعت الإدارة الألمانية التعليم في مستعمراتها بجنوب غرب القارة، حيث قامت البعثات التبشيرية بإنشاء مدارس لتعليم السكان وإدخال الحضارة الغربية المسيحية إلى المجتمعات الإفريقية، وقد تم ذلك أحياناً بنوعٍ من القهر والضغط[٣].

رابعاً: موقف الأفارقة من السياسات الاستعمارية الألمانية:

كان المستعمرون الألمان قد قوبلوا بالثورات في كل مكان حاولوا تثبيت أقدامهم فيه؛ ففي الشرق تكتل الأفارقة والعرب الوافدون الذين عرفوا هذه المنطقة من قديم الزمان، وكذلك الهنود وغيرهم من الآسيويين الذين كانت لهم صلات بشرقي إفريقيا، ضد الاستعمار الألماني.

المقاومة والثورة في تنجانيقا وكلوة:

في تنجانيقا، وبعد أن أعلنت ألمانيا للدول الأوروبية سيطرتها على المنطقة في عام ١٨٨٨م، خاضت ألمانيا معارك شرسة مع الأفارقة لبسط نفوذها، فقد اشتبكت القوات الألمانية مع قبائل موانجا في عام ١٨٩١م وحتى عام ١٨٩٣م، وفي العام نفسه دخلت في معارك مع قبائل الواهيهي، كما جُوبه الألمان في «كِلْوَة» بمقاومة مسلحة بزعامة «حسن بن عمري»، وعلى ذلك كان الاحتلال الألماني لتنجانيقا حافلاً بالأحداث وسفك الدماء، ولهذا تم اعتبار حروب غزو إفريقيا الشرقية الألمانية أشد حروب الاحتلال الفعلي الأوروبي ضراوةً وأطولها أمداً من عام ١٨٨٨م وحتى ١٩٠٧م[٤].

(١) إفريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية- محمد عبد القادر محمد سليمان، ص (١٩٠-١٩١).

(٢) إفريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، ص (٧٥-٧٦).

(٣) المرجع السابق ص٩٩.

(٤) منصف بكاي: مرجع سابق، ص٢٢٦.

ثورة بشير بن صالح الحارثي:

وكان من الثورات التي واجهت الحكم الألماني في شرقي إفريقيا ثورة «بشير بن صالح الحارثي»، التي مثلت المقاومة العربية ضد الاستعمار الألماني على الساحل بزعامة هذا القائد الكبير، الذي هاجم الألمان بعنف في كل مكان على الساحل الشرقي لإفريقيا، وذلك في الفترة من منتصف ١٨٨٨م وحتى أواخر ١٨٨٩م، وعندما عجزت الشركة الألمانية عن مواجهة الموقف استنجدت بالحكومة الألمانية التي عينت هيرمان فون ويرمان Herman Von Werman، وأمدته بقوة ضخمة استطاعت مهاجمة الثوار وأجبرتهم على الانسحاب للداخل؛ حيث اشتدت الثورة، واستطاع الألمان بسيطرتهم على السواحل قطع الدعم الخارجي عن الثوار، وانتهى الأمر بالقبض على بشير الحارثي وإعدامه دون محاكمة من قِبل السلطات الألمانية في ١٥ ديسمبر ١٨٨٩م، ولكن ذلك لم يطفئ جذوة المقاومة الإفريقية ضد الحكم الألماني في شرقي إفريقيا[١].

ثورة الماجي ماجي Maji Maji:

ومن الثورات الفارقة في تاريخ شرق إفريقيا كله، والتي أثرت في استراتيجية الألمان في المنطقة، ثورة «الماجي ماجي» Maji Maji؛ حيث كان نجاحها المحلي قد ساعد على امتدادها من بحيرة نياسا وساحل كِلْوة، وشاركت فيها كل القبائل الإسلامية والوثنية في محاولةٍ منها لطرد الألمان، فقد قامت بعمليات اغتيال للموظفين الرسميين وأعضاء البعثات التبشيرية والمزارعين الأوروبيين والتجار، وقد شجّع هذا النجاح على اندلاع الثورة، وزيادة المقاومة ضد المستعمرين الألمان في أماكن مختلفة، فقد كان من أهم أسبابها أنها ثورة ضد المستعمر الألماني وأساليبه؛ حيث ثار الشعب الإفريقي في شرقي إفريقيا ضد وسائل الألمان الاستعمارية في فرض الضرائب، وأهمها ضريبة الكوخ التي فُرضت عام ١٨٩٥م، بالإضافة إلى فرض نظام العمل الجماعي سواء في رصف الطرق أو في المزارع الأوروبية، كما ثار الأفارقة ضد نُظم الحكم المحلية التي لم يتقبلها السكان.

كما اعتقد الكثير من المؤرخين أن ثورة الماجي ماجي كانت بسبب إجبار الأهالي على زراعة القطن لخدمة الأغراض الاستعمارية الألمانية منذ عام ١٩٠٢م، حيث أجبرت إدارة الاستعمار الألماني كل قرية على زراعة القطن في مساحات مخصصة، بتمويل مجموعة من صنّاع المنسوجات الألمان الذين كانوا يبحثون عن مصدر بديل للقطن الأمريكي الغالي الثمن، وقد استند المؤيدون لهذا السبب إلى أن الثورة اندلعت من مناطق مشروعات زراعة القطن وفي موسم جَنْيه، كما أن الكثير من زعماء الثورة قد تضرروا من مشروع القطن، وأيضاً كان القطن في نظر الأفارقة رمزاً للوجود الأجنبي، ولذلك تم إحراق المحصول من قِبل الثوار.

كما كان العامل الديني من العوامل القوية للثورة ضد الوجود الألماني في تنجانيقا؛ حيث كان «الماجي» هو الماء المقدس الذي كان يوزّع باسم الثورة لكي يحمي الثوار من الطلقات النارية الأوروبية، وبالتالي جمَعَ الأفارقة تحت هدفٍ واحد، وقد ساد بينهم الاعتقاد السائد بأن هذه القوة الدينية كفيلة بوحدة الأهالي وحمايتهم. وقد اندلعت الثورة في جنوب تنجانيقا في يوليو ١٩٠٥م، وكبّدت الألمان خسائر فادحة من الجنود والقادة العسكريين وكبار رجال الإدارة

(١) للمزيد عن ثورة بشير بن صالح الحارثي، انظر: بنيان سعود تركي: ثورة الشيخ «بشير الحارثي» في شرق إفريقيا ١٨٨٨–١٨٨٩م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٧م، ص (٥١–٩٢).

الاستعمارية في شرقي إفريقيا، وتم إحراق آلاف الأفدنة المزروعة بالقطن، وقد امتدت إلى جميع أنحاء المستعمرة الألمانية في شرقي إفريقيا.

وقد قامت السلطات الألمانية من أجل السيطرة على الأمور ببذل مجهود ضخم، واضطرت إلى طلب الدعم العسكري من برلين، وقد وصلت بالفعل التعزيزات العسكرية في أكتوبر ١٩٠٥م، واستطاع الحاكم الألماني أن يقضي على الثورة تدريجياً، ولم يستطع الثوار الأفارقة الوقوف ضد الأسلحة الحديثة المتطورة التي أرسلتها ألمانيا، حيث أُجبروا على الاستسلام في النهاية. كما أن سياسة تدمير المحاصيل التي تبنتها السلطات الألمانية أدت لانتشار المجاعة بين الأفارقة وأجبرتهم على إلقاء السلاح والاستسلام، وقُتل ما يزيد عن ثلاثمائة ألف إفريقي من الدمار الذي سبّبه الألمان في أثناء قضائهم على الثورة.

وقد تركت ثورة الماجي ماجي الكثير من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على شرقي إفريقيا؛ ما دفع الألمان لإعادة حساباتهم في المنطقة، فأرسلت الحكومة الألمانية لجنة لتقصي الحقائق من أجل معرفة أسباب الثورة حتى لا تندلع ثورات أخرى، وطرأت مجموعة من المتغيرات التي انعكست على العلاقة بين السلطات الألمانية والمجتمعات الإفريقية في جميع المجالات. ولكن لم تستطع السلطات الألمانية استكمال تلك الخطوات التي تم وضعها من أجل تثبيت أقدامها؛ لأنه تم انتهاء الحكم الألماني في إفريقيا إبان الحرب العالمية الأولى[١].

ثورات في غربي وجنوب غربي إفريقيا:

كما واجه الألمان في غربي إفريقيا ثورات عنيفة كالتي واجهتهم في شرقها، ففي الكاميرون كان عليهم أن يواجهوا قبائل نظرت إليهم كأعداء، كل ذلك جعل الألمان يبنون الحصون في أماكن متعددة، وقاموا بتزويدها بالمرافق والأسلحة لكي تكون على أهبة الاستعداد دائماً.

وأما في جنوب غربي إفريقيا؛ فقد كان الألمان في حروبٍ مستمرة مع قبائل الهوتنتوت، وساعدت طبيعة المنطقة الجبلية على صعوبة تعقب السلطات الألمانية للقبائل الثائرة، وكان استيلاء الإدارة على أراضي القبائل، وقيام شركة جنوب إفريقيا الألمانية باستغلال هذه الأراضي دون مراعاةٍ لحقوق الوطنيين الأفارقة، من الأسباب التي أثارت الفتن والقلاقل ضد الألمان، واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٠٨م؛ حين استطاعت القوات الألمانية أن تسيطر على الموقف.

استنزاف قوة الألمان من خلال هذه الحروب جعلهم يلجؤون لمهادنة الأهالي، وحاولوا كسب ودهم ليتفرغوا لاستغلال هذه الجهات اقتصادياً في المناطق المرتفعة في الداخل ليمارسوا نشاطهم التجاري، بينما بقيت الأراضي الزراعية في أيدي سكانها كما هي[٢].

خامساً: نهاية الاستعمار الألماني في إفريقيا:

عندما قامت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) شنت قوات الحلفاء هجوماً

(١) للمزيد عن ثورة الماجي ماجي ضد الاستعمار الألماني في شرقي إفريقيا، انظر: De Juan, Alexander: State Extraction and Anti-Colonial Rebellion – Quantitative Evidence from the Former German East Africa, German Institute for Global and Area Studies, 2015, PP1- 42.

(٢) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٥٧.

على المستعمرات الألمانية من مستعمراتها المجاورة واحتلتها، وعندما هُزمت ألمانيا تقرر حرمانها من جميع مستعمراتها كعقاب لها، واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات وعهدت بإداراتها للدول المنتصرة في ظل ما سُمّي بـ«نظام الانتداب»، وبمقتضى ذلك وُضعت «إفريقيا الشرقية الألمانية» (تنجانيقا) تحت «الانتداب البريطاني»، وتم تقسيم «توجو» إلى قسمين، أُعطي القسم الأكبر لفرنسا فضمته لمستعمرة «داهومي»، بينما أُعطي القسم الآخر لبريطانيا فضمته لـ«مستعمرة ساحل الذهب»، كما تم تقسيم «الكاميرون الألمانية» إلى قسمين؛ تم ضم القسم الأول إلى «إفريقيا الاستوائية الفرنسية»، والآخر تم ضمه إلى «نيجيريا البريطانية»، وقد وُضعت «جنوبي غرب إفريقيا» تحت «انتداب اتحاد جنوب إفريقيا». ولما قامت هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عهدت بإدارة المستعمرات الألمانية لنفس الدول السابقة في ظل «نظام الوصاية»[1].

مناطق الاستعمار الألماني في إفريقيا

خاتمة:

وضح من خلال الجولة السابقة في تاريخ الاستعمار الألماني لإفريقيا أن الاستعمار الألماني قد دخل القارة الإفريقية متأخراً بعد البرتغال وإسبانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، وكان ذلك على المستوى الرسمي، وإن بدأت علاقات الألمان بإفريقيا على مستوى التجار والبعثات التبشيرية والمستكشفين منذ منتصف القرن السابع عشر.

كما وضح أن الاستعمار الألماني كان سبباً مباشراً في تقسيم القارة الإفريقية عندما استضافت ألمانيا مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥م، واستفاد المستشار الألماني بسمارك من قرارات المؤتمر، وبخاصة المادة ٣٤، والتي أقرت مبدأ الاحتلال الفعلي ليكون أساساً جديداً للاستعمار الأوروبي بدلاً من مبدأ الحقوق التاريخية الذي كان سارياً قبل المؤتمر.

وقد ظهر أن الألمان دخلوا للمناطق المتبقية في القارة الإفريقية بعد أن مدت باقي القوى الأوروبية نفوذها على السواحل بشكل كامل تقريباً، وذلك لأن بسمارك كان معارضاً بشدة لدخول ألمانيا للاستعمار، ولذلك تأخرت ألمانيا في استعمار إفريقيا حتى عام ١٨٨٤م.

وقد وضح أن العامل الاقتصادي هو الموجّه لألمانيا لدخولها للقارة الإفريقية، بل كان المسيطر عليها أيضاً في سياساتها داخل المستعمرات الألمانية في إفريقيا، مما كان له الأثر السيئ على حياة الأهالي الأفارقة، فلم يتقبلوا هذا الاستعمار، وثاروا عليه ثورات عارمة، مثّلت أساساً للحركات الوطنية الإفريقية بعد ذلك.

وبذلك؛ وضح أن الاستعمار الألماني في إفريقيا كان أقصر فترة لاستعمار أوروبي في القارة؛ إذ بدأ رسمياً في عام ١٨٨٤م، وانتهى بهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨م ■

(١) المرجع السابق، ص (٢٥٧، ٢٥٨).